

Distr.
GENERAL

A/50/499
3 October 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة الخمسون
البند ٤٥ من جدول الأعمال

الحالة في أمريكا الوسطى: إجراءات إقامة سلم وطيء ودائم والتقدم المحرز في تشكيل منطقة سلم وحرية وديمقراطية وتنمية

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

١ - يُقدم هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة ١٣٧/٤٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤. ويتناول التطورات المتصلة بالتقدم الذي حققته بلدان أمريكا الوسطى في مجالات السلام والحرية والديمقراطية والتنمية منذ تقديم تقريره الأخير (A/49/489 و Corr.1) إلى الجمعية العامة في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤.

٢ - فقد تابعت الجمعية العامة ما تبذله بلدان أمريكا الوسطى من جهود لتحقيق سلام دائم، ودرجت على مناقشة الحالة في أمريكا الوسطى بصورة سنوية منذ عام ١٩٨٣. وجاء توقيع رؤساء السلفادور وغواتيمالا وكوستاريكا ونيكاراغوا وهندوراس على الاتفاق المعروف باسم اتفاق اسكيبولاس الثاني (A/42/521-S/19085، المرفق)، في ٧ آب/أغسطس ١٩٨٧، ليعجل بتحقيق مزيد من المشاركة المباشرة في عملية السلام. وقد تعهد رؤساء بلدان أمريكا الوسطى الخمسة بالشروع في تنفيذ عمليات إرساء الديمقراطية والحوار الوطني في بلدانهم، وباقرار اتفاقات لوقف إطلاق النار، وتشجيع إجراء انتخابات حرة ونزيهة. وفي شباط/فبراير ١٩٨٩، دعا الرؤساء، المجتمعون في مؤتمر قمة في السلفادور، الأمم المتحدة إلى المشاركة في التحقق من هذه الاتفاقات. ومنذ ذلك الوقت والمنظمة تشجع بلدان أمريكا الوسطى على ما تتخذه من خطوات لتعزيز تقدمها على طريق السلام والحرية والديمقراطية والتنمية.

٣ - وقد تم الاضطلاع ببعثتين هامتين لحفظ السلام في أمريكا الوسطى في إطار سلطة مجلس الأمن هما: فريق مراقبي الأمم المتحدة في أمريكا الوسطى (من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ إلى كانون الثاني/يناير ١٩٩٢)، وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور (من تموز/يوليه ١٩٩١ إلى نيسان/أبريل ١٩٩٥)، التي تمثل إحدى الجهود الأكثر شمولاً التي اضطلعت بها الأمم المتحدة على الإطلاق. وأذنت الجمعية العامة من جانبها

9529672

بإيفاد بعثة مراقبي الأمم المتحدة للتحقق من العملية الانتخابية في نيكاراغوا (من آب/أغسطس ١٩٨٩ إلى نيسان/أبريل ١٩٩٠)، واعتمدت، في ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، القرار ٢٦٧/٤٨ الذي قررت فيه إنشاء بعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان والامتثال للالتزامات الواردة في الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان في غواتيمالا. ومن أجل استكمال انجاز ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور، أنشئت بعثة أصغر حجماً، هي بعثة الأمم المتحدة في السلفادور، لفترة أولية تمتد ستة أشهر اعتباراً من ١ أيار/مايو ١٩٩٥. وبالإضافة إلى ذلك، تعمل معظم البرامج والوكالات في منظومة الأمم المتحدة حالياً على توفير المساعدة التقنية لأمريكا الوسطى ضمن البرامج القطرية أو الأطر الإقليمية.

٤ - وبالإضافة إلى التقريرين المقدمين من الأمين العام عن البعثتين الموجودتين حالياً في الميدان في السلفادور وغواتيمالا، ستنظر الجمعية العامة في دورتها الخمسين في عدد من التقارير المتعلقة بالمنطقة. وتشمل هذه التقارير التقرير المتعلق بتقديم مساعدة دولية لانعاش نيكاراغوا وتعميرها: آثار الحرب والكوارث الطبيعية، والتقرير المتعلق بتقديم المساعدة لتعمير وتنمية السلفادور؛ والتقرير المتعلق بتقديم مساعدة دولية إلى التحالف من أجل التنمية المستدامة والتعاون معه. وسيقدم، كذلك، تقرير، أُعد استجابة لطلب من نيكاراغوا أثناء الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة، عما تقدمه منظومة الأمم المتحدة من دعم للجهود المبذولة من قبل الحكومات من أجل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة.

٥ - وعلى غرار تقارير السابقة عن الحالة القائمة في أمريكا الوسطى، يركز هذا التقرير على البلدان الخمسة الموقعة على اتفاق عملية اسكيوبلاس. غير أنه، وفقاً لجدول الأعمال الجديد في أمريكا الوسطى، وفي ضوء تكوين اجتماعات قمة أمريكا الوسطى، يشير هذا التقرير، أيضاً، إلى الحالة في بنما.

ثانياً - عملية أمريكا الوسطى

٦ - جاء منتصف التسعينات ليشهد منطقة أمريكا الوسطى وهي في نقطة تحول. ومع أهمية استثناء غواتيمالا، التي تتج عملية التفاوض فيها أملاً في التوصل عن طريق الوساطة، إلى حل لأطول نزاع في المنطقة، غدت حروب الثمانينات الأهلية أمراً ينتمي إلى الماضي. وكما أعلن رؤساء بلدان أمريكا الوسطى في مؤتمر قمتهم السادس عشر، الذي عقد في تشوفيردي، السلفادور، في الفترة من ٢٩ إلى ٣١ آذار/مارس ١٩٩٥، فإن الموضوع المتبقي هو "الضرورة الملحة لتعزيز عمليات السلام في أمريكا الوسطى الذي يكفل كذلك تحقيق الاستقرار والأمن اللذين يعتبران أمراً أساسياً لتوطيد النظام الديمقراطي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعوبنا" (A/49/901-S/1995/396، المرفق الثاني).

٧ - في إطار زيارة قُمت بها إلى هندوراس والسلفادور وغواتيمالا في الفترة من ١ إلى ٣ نيسان/أبريل ١٩٩٥، تسنى لي أن أتأكد من أن بلدان المنطقة بأسرها تبذل جهودها لكي تحول تحسن احتمالات تحقيق أهداف السلام وإرساء الديمقراطية والمصالحة والتنمية والعدالة، التي تكرر حكوماتها اعلانها، إلى واقع. فالحكومات المنتخبة بصورة ديمقراطية أثبتت أنها مستقرة، حتى في مواجهة المصاعب الداخلية. والقضية التي تتسم بأهمية خاصة في هذا المقام، هي قضية نيكاراغوا، التي طوت صفحة نزاع استمر عدة شهور من أجل تحقيق الإصلاح الدستوري بالتوصل إلى تحقيق اتفاق بين سلطتيها التنفيذية والتشريعية يعزز، بدرجة كبيرة، احتمالات تسيير أمور البلد في الفترة التي تنتهي بإجراء الانتخابات في أيلول/سبتمبر وتشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، وما بعد ذلك. وفي السلفادور، ألزمت الحكومة نفسها بتحقيق برنامج "التنمية: الاسم الجديد للسلام"، عندما وقعت ميثاق سان أندريز في ٣١ أيار/مايو ١٩٩٥. وطراً تطور إيجابي في عملية غواتيمالا في سياق المؤتمر الرابع للأحزاب السياسية في برلمان أمريكا الوسطى، الذي عقد في بنما، عندما وقع الاتحاد الثوري الوطني لغواتيمالا، في ٢٢ آب/أغسطس ١٩٩٥، اعلان كونتادورا مع لجنة السلام الحكومية وممثلي الأحزاب السياسية. وتعهد الاتحاد الثوري الوطني لغواتيمالا بقبول تنفيذ عملية وقف لإطلاق النار من جانب واحد أثناء العملية الانتخابية (في الفترة من ١ إلى ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥)، في حين وافقت الأحزاب على أن تحترم أي حكومة جديدة تنشأ عن الانتخابات، الاتفاقات التي تم التوصل إليها عن طريق التفاوض بين الاتحاد الثوري الوطني لغواتيمالا والحكومة الحالية. وفي كوستاريكا، توصلت الحكومة والمعارضة في حزيران/يونيه ١٩٩٥ إلى اتفاق لحل نزاع مدمر بينهما، نشأ من اختلاف وجهات النظر بشأن برنامج للإصلاحات.

٨ - وتوطدت المؤسسات الديمقراطية عندما تراجعت الشواغل الأمنية الناجمة عن النزاعات المسلحة إلى زوايا الماضي وحلت محلها جهود ترمي إلى إخضاع العسكريين وأجهزة الأمن العام لسيطرة السلطات المدنية. ونتيجة لذلك، عززت المجالس الوطنية لحقوق الإنسان وجودها في السلفادور وغواتيمالا وهندوراس، في حين ما زالت المنظمات غير الحكومية تواصل دعوتها إلى اليقظة والمساءلة في هذا المجال. وفي ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، تحقق تقدم كبير في السلفادور، عندما تولت الشرطة المدنية الوطنية المكلفة باقرار السلام المسؤولية بمفردها عن الأمن العام في ذلك البلد، عقب حل الشرطة الوطنية نهائياً. وفي هندوراس، اتُخذت خطوات هامة نحو نقل إدارة الأمن العام من أيدي العسكريين إلى السيطرة المدنية، والاستعاضة عن نظام الخدمة العسكرية الإلزامية بنظام تجنيد المتطوعين. إلا أن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها نسبة كبيرة من السكان تتضافر في كافة أنحاء المنطقة مع الصعوبات الكامنة وراء عملية إعادة إدماج المقاتلين السابقين وأولئك الذين شردتهم النزاعات، لتسهم في حدوث زيادة كبيرة في معدلات الجريمة العادية.

٩ - وقد أدت زيادة توطيد دعائم المجتمع المدني إلى نشوء عملية سياسية جديدة أكثر تنوعاً في كافة أنحاء أمريكا الوسطى. ونجم عن تعدد المنظمات والرابطات المهنية المتجهة نحو الاهتمام بالقضايا والأنشطة التي تضطلع بها اتاحة قنوات جديدة للمشاركة السياسية، وهو ما يظهر بأقصى قدر من الوضوح في الدور الذي تضطلع به جمعية المجتمع المدني في عملية السلام في غواتيمالا. وقد اعترف رؤساء بلدان

أمريكا الوسطى بهذه المشاركة النشطة أثناء المؤتمر الدولي المعني بالسلام والتنمية في أمريكا الوسطى، الذي عُقد في تيغوسيغالبا، يومي ٢٤ و ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤. وأعلن الرؤساء، في ذلك الاجتماع، أنهم سوف يعملون على تشجيع الحوار بين الحكومات والمجتمع المدني والمؤسسات الإقليمية والمجتمع الدولي. كما تعهدوا ببذل ما في وسعهم للمساعدة على تعزيز مختلف أشكال تنظيمات المجتمع المدني الدولي. (A/49/639-S/1994/1247، المرفقان الأول والثاني).

١٠ - وقد تم الحفاظ على نطاق واسع، على تثبيت استقرار عملية الاقتصادات الكلية في المنطقة، وإن كانت تقارير اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تشير إلى مستويات أداء متباينة في فرادى الاقتصادات، وهو أمر من المرجح أن يؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار في الأجل القصير. وقد حققت السلفادور، التي لا يزال اقتصادها منتعشا من جراء التحويلات القادمة من الخارج، أعلى معدل نمو (٦ في المائة)، في حين أبقت معدل التضخم أقل من ١٠ في المائة. وحققت غواتيمالا هي الأخرى نموا ثابتا، وإن كانت قد عانت من تزايد العجز المالي وارتفاع أسعار الصرف. وقبيل التغيرات العميقة التي يرجح أن تحدث في اقتصاد بنما مع تنفيذ معاهدات قناة بنما في نهاية عام ١٩٩٩، تباطأ معدل النمو في البلد من ٥,٤ في المائة إلى ٤,٧ في المائة. وفي الوقت ذاته، حققت نيكاراغوا معدل نمو إيجابيا (٣,٢ في المائة) لأول مرة منذ عام ١٩٩٠، في حين واصلت خفض معدلات التضخم وتخفيض العجز التجاري والعجز في الحساب الجاري. وتعرضت هندوراس وكوستاريكا لأزمات مالية، حيث واجهت كلتاها عجزا ماليا يبلغ ٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بالإضافة إلى ارتفاع معدلات التضخم.

١١ - هذا وقد تواكبت متابعة السياسات اللازمة لتثبيت استقرار الاقتصادات الكلية، وتحرير الاقتصاد، وتحديث الدولة، مع حدوث تدهور في الأوضاع الاجتماعية في معظم أنحاء المنطقة، بدرجة لا يؤمل معها معالجة هذا الوضع إلا من خلال زيادة الاستثمار في هذه المنطقة. وكما اعترف رؤساء بلدان أمريكا الوسطى أنفسهم في "إعلان سان سلفادور الثاني" (A/49/901-S/1995/396، المرفق الخامس) الذي أصدره، فإن انتشار البطالة، والتدهور الاجتماعي، والفقر هي مشاكل تقتضي منهم إيلاء أقصى قدر من الاهتمام العاجل. أما أن انفجارات الاضطرابات الاجتماعية لم تتزايد عن ذي قبل، فهو أمر يمكن أن ينسب إلى ارتفاع مستوى التنظيم السياسي الواضح في كافة أنحاء المنطقة. ومع ذلك، فإن الاضرابات الواسعة النطاق التي قام بها العمال في السلفادور وبنما وكوستاريكا خلال شهري تموز/يوليه وآب/أغسطس ١٩٩٥ هي مؤشرات تدل على امكانية نشوب نزاع اجتماعي حول قضية الإصلاح الهيكلي. ففي السلفادور، كانت الاضرابات التي دعا إليها عمال القطاع العام تحتج على سياسات الحكومة لتعديل الضرائب. وأدى إضراب استمر عشرة أيام في بنما، ردا على تشريع جديد للعمل، إلى أعمال شغب احتجج خلالها ٤٠٠ من المحتجين، ولقي فيها أربعة أشخاص مصرعهم. وفي كوستاريكا، أدى إضراب للمدرسين في أسبوعه الرابع إلى اجتذاب عدد وصل إلى ١٥٠ ٠٠٠ شخص من العمال الحكوميين إلى الشوارع في أكبر احتجاجات مناهضة للحكومة على مدى سنوات، قبل أن يتم تفريق المتظاهرين بنجاح.

١٢ - أما عملية أمريكا الوسطى فقد قطعت شوطا طويلا منذ أن أنشأ الموقعون الخمسة على إلتزامات اتفاق اسكيبولاس الثاني لأول مرة "إجراءات إقامة سلام وطيء ودائم في أمريكا الوسطى". وقد أصبح واضحا أنه لكي يكون السلام وطيءا ودائما، فلا بد من أن يترابط مع الحرية والديمقراطية والتنمية. وإن التحدي الذي تواجهه أمريكا الوسطى هو تحد هائل، وذلك بالتحديد لأنه، كما قال رؤساء بلدان أمريكا الوسطى في مؤتمر قمتهم السادس عشر، "تتوفر في أمريكا الوسطى الشروط اللازمة لإقامة علاقة ترابط بين خطة للسلام وخطة للتنمية ... ولأن المنطقة يمكن أن تصبح، بفضل جهود التضامن الدولي، نموذجا لتسوية المنازعات على نحو يوطد السلام والديمقراطية، من خلال الاعتماد على التنمية المتكاملة والحلول السياسية" (A/49/901-S/1995/396، المرفق الثاني).

التعاون والتكامل على الصعيد الإقليمي

١٣ - شهدت الفترة التي يشملها هذا التقرير توطيد استراتيجية جديدة، هي استراتيجية التحالف من أجل التنمية المستدامة، التي جرى التشييد فيها على أهمية تعزيز التعاون والتكامل على الصعيد الإقليمي. وقد تحدد هذا المسار الجديد في إعلان غواسيمو، الذي اعتمده رؤساء بلدان أمريكا الوسطى في ٢٠ آب/أغسطس ١٩٩٤ (S/1994/994 - A/49/340، المرفق). وإلى جانب الوثائق التي تم توقيعها في مؤتمر القمة البيئي في ماناغوا (١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤)، وفي المؤتمر الدولي من أجل السلام والتنمية في أمريكا الوسطى (٢٤ و ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤)، يعد إعلان غواسيمو، على حد سواء، عودة إلى المبادئ المنصوص عليها في بروتوكول تيغوسيغالبا المؤرخ ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، وتوضيحا لنقطة تحول كبرى في المسار الذي اتخذته المنطقة.

١٤ - إن التحالف من أجل التنمية المستدامة، على النحو الذي أنشئ به في مؤتمر ماناغوا، هو مبادرة طموحة وشاملة تسترشد... بمبادئ احترام الحق في الحياة بجميع مظاهرها؛ وتحسين نوعية حياة الإنسان بصورة مستمرة؛ واحترام مقومات الحياة والتنوع في الأرض؛ وتعزيز السلام؛ وتعزيز الديمقراطية القائمة على المشاركة؛ واحترام حقوق الإنسان وتعزيزها وحمايتها؛ واحترام التعدد الثقافي والتنوع الإثني لشعوب المنطقة؛ ورفع مستويات التكامل الاقتصادي داخل المنطقة ومع بقية بلدان العالم؛ وتأكيد مسؤولية الأجيال القادمة عن التنمية المستدامة (S/1994/1217 - A/49/580، المرفق الأول). وأضفت هذه الاستراتيجية أهمية خاصة على مشاركة رؤساء بلدان أمريكا الوسطى في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، الذي عقد في كوبنهاغن، الدانمرك، في الفترة من ٦ إلى ١٢ آذار/مارس ١٩٩٥. وأثناء اجتماع عقد في كوبنهاغن بحضور ممثلي الحكومات والمنظمات غير الحكومية، شرح رؤساء بلدان أمريكا الوسطى المبادئ التي يقوم عليها التحالف، وأعربوا عن أملهم في أن يكون نموذجا يحتذى في المناطق الأخرى. ونقل رؤساء بلدان أمريكا الوسطى، من جانبهم، قدرا كبيرا من جدول أعمال كوبنهاغن إلى مؤتمر قمتهم السادس عشر، الذي عقد بعد ذلك بأسبوعين. وتركز الاهتمام في تلك القمة على الجهود الجماعية المبذولة للتخفيف من وطأة الفقر في المنطقة من خلال التكامل الاجتماعي، والتنمية البشرية المستدامة، وعلى الأخص من خلال الاستثمار في رأس المال البشري.

١٥ - ويظل الحوار المتواصل الذي يجري لأغراض التعاون السياسي والمؤسسي أحد السمات المميزة لما تبذله المنطقة من جهود في مجال التكامل. فبالإضافة الى مؤتمرات القمة الكبرى المذكورة أعلاه، والتي أثبتت أنها صيغة مرنة وفعالة لاتخاذ القرارات على أعلى مستوى، كان تعزيز أنشطة منظومة التكامل لبلدان أمريكا الوسطى يكفل أن تظل الاجتماعات الإقليمية، المعقودة ضمن الإطار المؤسسي والقانوني الذي أنشأته المنظومة، واحدا من العناصر الثابتة في الحياة السياسية في أمريكا الوسطى. وقد تعززت منظومة التكامل لبلدان أمريكا الوسطى، التي تتخذ مقرا لها في سان سلفادور، بدرجة أكبر مع تعيين لجنيتها التنفيذية في ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٥، ومع تصديق كوستاريكا على بروتوكول تيغوسيغالبا، وانضمامها بذلك الى المنظومة، في ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٥. وتسعى منظومة التكامل لبلدان أمريكا الوسطى الى الحصول على مركز المراقب لدى الجمعية العامة باعتبارها تمثل الحالة الإقليمية الجديدة لـ "أمريكا وسطى أكثر انفتاحا وتنظيما وديمقراطية" (A/50/145). وتمشيا مع هذا السعي المتجدد وراء التكامل، شهدت منظمات إقليمية أخرى، مثل برلمان أمريكا الوسطى، ومصرف أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي، ومحكمة العدل لأمريكا الوسطى، نشاطا زائدا هي الأخرى خلال العام المنصرم.

١٦ - وقد لا يكون من المستغرب أن يضحي التكامل الاقتصادي أصعب في تحقيقه من التكامل في المجالات الأخرى. ورغم أن الأمانة الدائمة للمعاهدة العامة للتكامل الاقتصادي لأمريكا الوسطى تعمل حاليا، بالتشاور مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وغيرها من المنظمات، بشأن اقتراح للتنمية الاقتصادية المستدامة، فإن هناك إمكانية كبيرة لنشوء تعارض بين الأولويات الإقليمية والفردية في هذا المجال. فالاتفاق الثنائي لحرية التجارة بين كوستاريكا والمكسيك، على سبيل المثال، أصبح نافذا في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، قبل إبرام أي اتفاق إقليمي. كما أن استجابة المنطقة لما اقترحه السلفادور في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ من تحرير للاقتصاد كانت توضح هذه النقطة. فقد تم تخفيف التوصيات الداعية الى خفض الحدين الأقصى والأدنى للتعريفات الجمركية المشتركة القائمة (وهما يبلغان ٢٠ في المائة و ٥ في المائة، على التوالي)، وذلك استجابة لردود الفعل من الحكومات المجاورة وللجدل الحاد الذي دار داخل السلفادور نفسها. وأثيرت من جديد في مؤتمر القمة السادس عشر مناقشة ما إذا كانت المنطقة بأسرها ستقبل معدلات موحدة للتعريفات الجمركية. فمع بدء المؤتمر، أعلن رئيس كوستاريكا أنه يعتزم رفع التعريفات الجمركية مؤقتا بنسبة ٨ في المائة، وذلك ضمن جهوده لمعالجة الأزمة المالية التي يمر بها البلد. غير أنه أمكن إحراز تقدم في التكامل بين البلدان الثلاثة المسماة "المثلث الشمالي": السلفادور وغواتيمالا وهندوراس. ففي آب/أغسطس ١٩٩٥، صدقت البلدان الثلاثة على بروتوكول غواتيمالا للمعاهدة العامة للتكامل الاقتصادي لأمريكا الوسطى بغية زيادة إمكانات سوقها دون الإقليمية.

١٧ - وكان وضع اتفاق بشأن قضايا الأمن الإقليمي محل مناقشة في الاجتماعات الأخيرة التي عقدتها لجنة الأمن لأمريكا الوسطى، والتي حضرها نواب وزراء الخارجية والدفاع والأمن العام أو الحكم المحلي. وثمة معاهدة مقترحة تسعى الى وضع نموذج أمني يستفيد من وجود المؤسسات الديمقراطية في إيجاد حلول متكاملة وسلمية لمشاكل المنطقة. واقترح اجتماع تخطيطي عقده وزراء خارجية المنطقة في أيار/مايو ١٩٩٥ في هندوراس معالجة الموضوع أثناء مؤتمر القمة السابع عشر، المقرر عقده في سان بدرو سولا،

هندوراس، في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥. وهذه التطورات السياسية تعكس تغيرات هامة داخل القوات المسلحة في المنطقة. فقد انضمت بنما الى كوستاريكا في إلغاء جيشها؛ وتواصل نيكاراغوا والسلفادور إحراز تقدم في إخضاع جيشهما للحكم المدني، في حين عالجت هندوراس وغواتيمالا المسألة في العام الماضي بصورة أكثر جدية عن ذي قبل. وكان قيام وزراء الدفاع وقادة القوات المسلحة في هندوراس والسلفادور ونيكاراغوا، تحت رعاية برلمان أمريكا الوسطى، بتوقيع "إعلان من أجل السلام والديمقراطية والتنمية والتكامل في أمريكا الوسطى"، في ٢٩ حزيران/يونيه، مؤشرا على التحول الذي حدث في صفوف العسكريين بالمنطقة. وقد أقر الجنرالات الثلاثة بضرورة وضع نموذج جديد للدفاع الإقليمي يتميز باحترام حقوق الإنسان، وتعزيز سيادة القانون والتنمية المتكاملة للبشر والمجتمع.

١٨ - ويعد إحراز تقدم في التغلب على المنازعات الإقليمية شقا حيويا من أي استعراض لحالة التعاون والتكامل على الصعيد الإقليمي، وإن كان ذلك أمرا لا يتصل اتصالا مباشرا بعملية اسكيبولاس. ففي حين تظل هناك صعوبات - في مسألة جيوب الأراضي الواقعة على الحدود بين هندوراس والسلفادور (التي حصلت هندوراس على معظمها بموجب الحكم الصادر عن محكمة العدل الدولية في نزاع الحدود في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢)؛ وفي ترسيم الحدود في مياه خليج فونسكا، حيث تشترك هندوراس والسلفادور ونيكاراغوا في حقوق الصيد؛ وبطول أجزاء من الحدود بين غواتيمالا وبليز، حيث تصاعدت التوترات في أواخر آب/أغسطس وأوائل أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ - فإن البلدان المعنية تصر دائما على ضرورة تسوية خلافاتها من خلال الحوار. وقد استمرت المناقشات في اللجنتين المشتركتين بين السلفادور وهندوراس إذ أنشئت إحداها لحل المسائل المتبقية في موضوع ترسيم الحدود، والأخرى للتفاوض بشأن مسائل ازدواج الجنسية والملكية. وفي أوائل أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، اتفق البلدان على القيام بالتحقق من تسجيل الممتلكات، ودراسة المسائل المتعلقة بالجنسية، واستحداث نظام جديد لمراقبة الحدود بهدف خفض التوترات في المنطقة.

التعاون خارج المنطقة

١٩ - لا تزال بلدان أمريكا الوسطى تؤكد أهمية الدور الذي يؤديه المجتمع الدولي في تعزيز السلام والحرية والديمقراطية والتنمية فيها. وفي فترة تشهد طلبات ملحة للحصول على المساعدة الدولية، أصرت هذه الدول على ضرورة الإبقاء على هذا الدعم، إذا كان يراد توطيد التقدم المحرز في السنوات الأخيرة.

٢٠ - وأنشئت أول آلية شجع أعضاء المجتمع الدولي بواسطتها تشجيعا مباشرا عمليات السلام الفردية في السلفادور. وفي تلك الحالة، جمع سلفني حوله مجموعة من الأصدقاء، تتكون من أسبانيا وفنزويلا وكولومبيا والمكسيك، انضمت إليها الولايات المتحدة في فترة لاحقة. وهناك حاليا آلية مناسبة قائمة متعلقة بغواتيمالا، حيث تتكون مجموعة أصدقاء عملية إقرار السلام في غواتيمالا من البلدان المذكورة أعلاه، بالإضافة الى النرويج. وأعربت الجمعية العامة عن موافقتها (في القرارين ١٦١/٤٨ و ١٣٧/٤٩) على المبادرة التي اتخذتها حكومة نيكاراغوا، التي أنشأت بفضلها بلدان صديقة (إسبانيا والسويد وكندا والمكسيك وهولندا) فريق دعم، لمتابعة فترة انتقال نيكاراغوا ولدعم عملية بناء توافق الآراء الداخلي. ويعمل برنامج

الأمم المتحدة الإنمائي كأمانة فنية لفريق الدعم. وخلال السنة الماضية، كان فريق الدعم نشطا بصورة خاصة في تشجيعه على حل النزاع حول الإصلاح الدستوري عن طريق الحوار؛ وفي تشجيعه على ضرورة إيجاد حل مرض لمسألة الممتلكات المعقدة؛ ودعمه لوضع استراتيجية تنمية وطنية لنيكاراغوا. وقد تابعت هذه الأنشطة باهتمام، وأنا أرحب بالمساهمة الإيجابية التي لا يزال فريق الدعم يقدمها في مجال الدبلوماسية الوقائية.

٢١ - وقد أتاح مؤتمر قمة الأمريكيتين محفلا رئيسيا لمناقشة التعاون فيما بين بلدان الأمريكيتين والتبادل التجاري بينها؛ وعقدت هذه القمة في ميامي، فلوريدا، في الفترة من ٩ إلى ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤. وأسفر هذا الاجتماع، وهو أول مؤتمر قمة من نوعه منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، عن التزام جميع المشاركين بالعمل معا، بتنسيق وحدة التجارة التابعة لمنظمة الدول الأمريكية، في سبيل إنشاء منطقة تجارة حرة للأمريكتين، بحلول عام ٢٠٠٥. وتواصلت المناقشات بصدد هذا الموضوع في اجتماع متابعة عقد في دنفر، كلورادو، في مطلع تموز/يوليه ١٩٩٥. وتمخضت مناقشات موازية، أجريت في مؤتمر القمة بين بلدان أمريكا الوسطى والولايات المتحدة، عن اتفاق تعاون وتبادل تجاري بين بلدان الأمريكيتين، وهو اتفاق للتعاون بين الطرفين، أصبحت الولايات المتحدة بموجبه الشريك الأول من خارج المنطقة في التحالف من أجل التنمية المستدامة في أمريكا الوسطى. وتقرر أن يتلقى هذا الاتفاق الدعم الاقتصادي من الولايات المتحدة ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، بأموال تأسيسية قدرها ٤١,٥ مليون دولار. وتم توقيع إعلان آخر للنوايا متعلق بالتعاون من أجل التنمية المستدامة مع الولايات المتحدة في ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٥، بسان خوسيه، كوستاريكا، (A/50/366، المرفق).

٢٢ - واستمر الحوار السياسي والتعاون الاقتصادي مع الاتحاد الأوروبي عن طريق الاجتماع السنوي الحادي عشر في إطار "عملية سان خوسيه" بين وزراء خارجية بلدان أمريكا الوسطى، والاتحاد الأوروبي ومجموعة الثلاثة (فنزويلا وكولومبيا والمكسيك) الذي عقد في بنما سيتي، من ٢٣ إلى ٢٤ شباط/فبراير ١٩٩٥. ورحب الوزراء الأوروبيون بالتقدم المحرز خلال العقد من هذه الاجتماعات، وشجعوا أطراف النزاع في غواتيمالا على التوصل إلى اتفاق سلام دائم بأسرع ما يمكن. وطلب نظراؤهم من أمريكا الوسطى، انطلاقا من اهتمامهم بالتبادل التجاري بين بلدانهم وبلدان الاتحاد الأوروبي، تمديد المعاملة التفضيلية الممنوحة للصادرات الزراعية من أمريكا الوسطى، بموجب نظام الأفضليات المعمم، لمدة عشر سنوات أخرى. إلا أن الاتحاد الأوروبي، وسط المناقشات حول ضرورة إعادة صياغة عملية سان خوسيه، لم يمدد هذه المعاملة التفضيلية سوى لعام واحد آخر. وأشار إلى أن الاتحاد الأوروبي، في غضون تعاونه مدة عشر سنوات مع أمريكا الوسطى، قدم ما يتجاوز ١ ٠٠٠ مليون من وحدات العملة الأوروبية في شكل مساعدات متعددة الأطراف، وقدم ١٧٠ مليون وحدة، في عام ١٩٩٤.

٢٣ - وجرى تمديد المساهمة الاقتصادية المقدمة من المجتمع الدولي لعمليات السلام في أمريكا الوسطى بالتزامات تم التعهد بها أثناء سلسلة من اجتماعات فريق استشاري نظمها مصرف التنمية للبلدان الأمريكية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، عقدت في باريس بشأن نيكاراغوا وغواتيمالا والسلفادور، في الفترة من

١٩ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٥. والتزم ممثلو المؤسسات المالية الدولية (مصرف التنمية للبلدان الأمريكية، وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي) والبلدان المانحة بدفع مبلغ ١ ٥٠٠ مليون دولار لنيكاراغوا، على مدى فترة الثلاث سنوات ١٩٩٥-١٩٩٧، بشرط "المحافظة على الاستقرار والوحدة الوطنية". وستوجه الأموال بصورة رئيسية نحو سد الثغرات في ميزان مدفوعات نيكاراغوا. وقد حظيت غواتيمالا، على غرار نيكاراغوا، بتعهدات بالتبرع بمبالغ تفوق توقعاتها. وقد عرضت على وفد ترأسه رئيس جمهورية البلاد صفقة يبلغ مجموعها ٥٥٣,٢ مليون دولار، كان ١٢٠ مليون دولار من أصلها مخصصا لمشاريع سبق عرضها على جهات مانحة، أما مبلغ ٤٣٣ مليون دولار المتبقي، فكان مخصصا لاستدامة عملية السلام. وفيما يتعلق بالسلفادور، أشارت الجهات المانحة إلى أنها ستلتزم بتسديد مبلغ اضافي يناهز ٥٠ مليون دولار، دعما لانجاز اتفاقات السلام، وهو مبلغ أدنى بكثير من مبلغ ١١٨ مليون دولار الذي طلبته الحكومة. على أن مجموع المعونة للفترة ١٩٩٥-١٩٩٦، الملتزم بها للسلفادور بلغ ٣٠٠ مليون دولار.

٢٤ - وقد انعقد الاجتماع التاسع لمؤتمر قمة مجموعة ريو، الذي قامت فيه نيكاراغوا بتمثيل أمريكا الوسطى، في كويتو، في يومي ٤ و ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥. وفي اعلان كويتو، الذي جرى توقيعه في ختام المؤتمر، أعربت بلدان مجموعة ريو عن تأييدها لعمليات التكامل الجارية حاليا في جميع أنحاء أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وأكدت من جديد التزامها بمهلة عام ٢٠٠٥، التي حددها مؤتمر قمة ميامي للأخذ بنظام التجارة الحرة في نصف الكرة الغربي. وكجانب من تصميم المجموعة على مكافحة انتاج المخدرات غير المشروعة والاتجار بها واستهلاكها، دعي إلى عقد اجتماع خاص للمجموعة، من المقرر أن يعقد في بنما، في أوائل عام ١٩٩٦، لمناقشة انشاء مركز في بنما لمكافحة الاتجار بالمخدرات وما يتصل بها من جرائم داخل المنطقة. وسيشارك رؤساء جمهوريات أمريكا الوسطى أيضا في اجتماع القمة الخامس لرؤساء دول البلدان الايبيرية - الأمريكية، الذي سيعقد في باريلوخي، الأرجنتين، يومي ١٦ و ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥.

٢٥ - ولا تزال منظمة الدول الأمريكية تساهم في عمليات أمريكا الوسطى، حتى مع اضطلاعها بدور رئيسي في مجال الشؤون التجارية في جميع أنحاء الأمريكتين. وقد أثبت الأمين العام، سيزار غافيريا بصفة خاصة اهتمام المنظمة الشديد بمبادرة التحالف من أجل التنمية المستدامة بحضوره في اجتماعات القمة الرئاسية. أما رؤساء جمهوريات أمريكا الوسطى، فقد رحبوا من جانبهم، في الدورة الخامسة والعشرين للجمعية العمومية لمنظمة الدول الأمريكية التي عقدت في هايتي، في حزيران/يونيه ١٩٩٥، "بالرؤيا الجديدة" للمنظمة، المعروضة استجابة للاحتياجات والتحديات الجديدة التي تواجه نصف الكرة الغربي. ولا تزال منظمة الدول الأمريكية تقدم تعاونها للمنطقة عن طريق برنامج أمريكا الوسطى لازالة الألغام الذي يجري الاضطلاع به بالتعاون مع مجلس دفاع بلدان أمريكا، فضلا عن وجود اللجنة الدولية للدعم والتحقق التابعة للمنظمة في نيكاراغوا. وأهداف اللجنة تتمثل في التحقق من احترام حقوق وضمانات المتأثرين بالنزاع في نيكاراغوا، والمساعدة في إعادة ادماجهم ودعم تعزيز المؤسسات الديمقراطية.

ثالثا - الأمم المتحدة

٢٦ - منذ تقديم تقريره الأخير إلى الجمعية العامة عن الحالة في أمريكا الوسطى (A/49/489 و Corr.1)، واصلت الأمم المتحدة تقديم دعمها لبلدان أمريكا الوسطى في جهودها الرامية إلى توطيد السلام والديمقراطية والتنمية في نطاق الولايات المسندة إلى الأمين العام ومختلف برامج ووكالات منظومة الأمم المتحدة. وبموجب السلطة التي خولها مجلس الأمن لي، واصلت اضطلاعها بولاية التحقق والمساعي الحميدة، المسندة إلى بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور. وبعد مغادرة البعثة للسلفادور، انشئت بعثة الأمم المتحدة في السلفادور، وهي بعثة صغيرة، للإشراف على تنفيذ جميع الأحكام غير المنفذة إلى الآن من اتفاقات السلام لعام ١٩٩٢. وبموجب الولايات المخولة من الجمعية العامة ومجلس الأمن، واصلت أيضا ممارسة مساعي الحميدة في البحث، عن طريق التفاوض، عن تسوية للنزاع المدني في غواتيمالا، وأنشأت بعثة، هي بعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان في غواتيمالا، وذلك للتحقق من تنفيذ اتفاق لحقوق الإنسان تم التوصل إليه بفضل عملية التفاوض. وبالإضافة إلى هذه البعثات المحددة، جرى الاضطلاع بأنشطة الأمم المتحدة التنفيذية في نطاق البرامج الوطنية والإقليمية.

الأمم المتحدة في السلفادور

٢٧ - خلال الأشهر الأخيرة من ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور، كنت أوافي مجلس الأمن بانتظام بمعلومات عن أعمال البعثة (الوثيقة S/1994/1212، المؤرخة ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، والوثيقة S/1995/220 المؤرخة ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٥). وكنت أيضا أحيل إلى مجلس الأمن التقارير الدورية لمدير شعبة حقوق الإنسان في البعثة، المقدمة إلى الجمعية العامة، كمرفقات ملحقية بمذكرتي المؤرختين ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ و ١٨ نيسان/أبريل ١٩٩٥ بشأن ما اضطلع به من أنشطة (A/49/585-S/1994/1220 و A/49/888-S/1995/281). وعلى أثر حل هذه البعثة، وعملا بتعهدي الوارد في رسالة وجهتها إلى رئيس مجلس الأمن، مؤرخة ٦ شباط/فبراير ١٩٩٥ (S/1995/143)، عملت على ضمان تلقي مجلس الأمن معلومات منتظمة بشأن عمليات بعثة الأمم المتحدة في السلفادور والتطورات الحاصلة في ذلك البلد.

٢٨ - واستمرت العملية التي بدأتها اتفاقات السلام بين حكومة السلفادور وجبهة فارابوندو مارتى للتحريرو الوطني في الحفاظ على زخمها، وساهمت في تحول البلاد من مجتمع عنيف مغلق إلى بلد يجري فيه توطيد النظام الديمقراطي وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان. وثمة كثير من هذا يجب تهنئة حكومة السلفادور وشعبها عليه. على أن تنفيذ العناصر غير المنفذة من اتفاقات السلام لم يكن بدون مشاكل، بالرغم من إعراب الأطراف المستمر عن تصميمها على رؤية اتفاقات السلام منفذة على جناح السرعة، بما فيه فائدة جميع السلفادوريين. فقد نشأت صعوبات وحدثت من جديد حالات تأخير في عدد من المجالات بما في ذلك: الوزع الكامل للشرطة المدنية الوطنية وإنجاز تسريح الشرطة الوطنية؛ وإصلاح النظامين القضائي والانتخابي؛ ونقل الأراضي إلى المحاربين القدامى؛ والانتهااء من برامج إعادة الدمج.

٢٩ - وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، أبلغت مجلس الأمن أنني لذلك أعتبر من الضروري التوصية بأن تمدد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور بعدد من المراقبين أدنى من ذي قبل بكثير، وذلك لغاية ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٥. ثم بعد الاسراع بالتنفيذ في مجالات لم تنفذ من الاتفاقات في الجزء الأخير

من عام ١٩٩٤، بما في ذلك تسريح الشرطة الوطنية الذي طال أمد تأخيرته في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ - جاءت فترة ركود نسبي في الأشهر الأولى من عام ١٩٩٥، مع حالات تأخير في برنامج نقل الأراضي وبروز مؤشرات أخرى مثيرة للقلق.

٣٠ - وعلى ضوء هذه التطورات، أبلغت رئيس مجلس الأمن، في رسالتي المؤرخة ٦ شباط/فبراير ١٩٩٥، اعتزامي إنشاء فريق صغير من مسؤولي الأمم المتحدة لبذل المساعي الحميدة والتحقق من تنفيذ الأحكام غير المنفذة حتى الآن من اتفاقات السلام، بعد انتهاء مدة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور. وفي ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٥، وقعت الأطراف في اتفاقات السلام المعقودة في شابولتوك برنامج عمل لاستكمال تنفيذ جميع مجالات اتفاقات السلام. وفي اليوم التالي، اتخذ مجلس الأمن القرار ٩٩١ (١٩٩٥)، منهيًا بصورة رسمية ولاية البعثة. وقد بدأت البعثة الجديدة للأمم المتحدة في السلفادور أعمالها في ١ أيار/مايو ١٩٩٥، على النحو المخطط برئاسة السيد إنريكي تير هورست، ممثلي الخاص. وتمثل هذه البعثة الجديدة، التي يمول موظفوها جزئياً من التبرعات، حضوراً للأمم المتحدة على نطاق أضيق من حضور البعثة الأولى، لكنه حضور يؤكد دعم المنظمة المستمر لبناء السلام في السلفادور. وفي أيار/مايو ١٩٩٥، أنشأت صندوق استئمان بعثة الأمم المتحدة في السلفادور، لدعم أنشطتها. وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأشكر البلدان التي تبرعت فعلاً لهذا الصندوق وأشجع البلدان الأخرى على التقدم للقيام بذلك.

٣١ - وقسّم برنامج العمل الاتفاقات المتبقية إلى ستة مجالات (الأمن العام، ونقل الأراضي، والمستوطنات البشرية، وبرامج إعادة الدمج، وصندوق حماية الجرحى والمعوقين والإصلاحات القانونية) وحدد تواريخ، يجب أن تكون قد نُفذت فيها أحكام محددة. وبينت تقارير الاستكمال الشهرية عن التقدم المحرز لبرنامج العمل - وقد عممتها بصورة غير رسمية على أعضاء مجلس الأمن - تصميم أطراف اتفاقات السلام المستمر على إنجازها. وأُحرز تقدم في جميع المجالات، مع إيداع الحكومة لتصديق صكوك حقوق الإنسان الدولية لدى أمانتي الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية واعترافها بالولاية القضائية لمحكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان التي ستكون موضع ترحيب خاص. وفي سبيل كفالة توطيد واستدامة عملية السلام، تتعاون أيضاً بعثة الأمم المتحدة في السلفادور - كما كانت تتعاون من قبل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور - تعاوناً وثيقاً مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تصميم برامج المساعدة التقنية التي ستعزز بناء المؤسسات، الذي بدأ العمل به في نطاق اتفاقات السلام نفسها.

٣٢ - وبالرغم من هذا التقدم، بات من الواضح أن حالات تأخير هامة قد حدثت في برنامج نقل الأراضي (الذي لم يحقق هدف ٦٠ بالمائة المحدد لـ ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٥ إلا في الأسبوع الأول من تموز/يوليه)، وفي تصميم "نظام خاص" للمستوطنات البشرية الريفية، وفي تعزيز الشرطة المدنية الوطنية والموافقة على الإصلاحات التشريعية اللازمة للامتنثال لتوصيات لجنة تقصي الحقائق الملزمة. ومع أن أكثرية النقاط المبينة بتفصيل في برنامج العمل المتصل بالأمن العام أُنجزت، فقد برز عدد من التطورات المقلقة، قد يكون دليلاً على ارتداد مسار عملية تدعيم المؤسسات الضرورية واختلال النظرة إلى الأمن العام، المصمم في اتفاقات

السلام. ومن الأمور المثيرة للقلق بشكل خاص أن قانون مهنة الشرطة، الذي لابد منه لضمان الأهلية المهنية والمعنوية للشرطة المدنية الوطنية - لم يتم إقراره بعد، وقت كتابة هذا التقرير.

٣٣ - وللأسباب المبينة أعلاه، وباتفاق مع حكومة السلفادور وغيرها من موقعي اتفاقات السلام بشأن ضرورة استمرار وجود بعثة الأمم المتحدة في السلفادور، فإنني في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، أحطت الجمعية العامة علماً، على ضوء ذلك، بقراري إبقاء هذه البعثة في السلفادور لمدة ستة أشهر أخرى، أي لغاية ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٦. ونظراً إلى التقدم المحرز في إنجاز النقاط المحددة في برنامج العمل، فضلاً عن البدء الوشيك لبرامج المساعدة التقنية، أمكن إجراء تخفيض متوازن في عدد موظفي بعثة الأمم المتحدة في السلفادور وتخفيض يتناسب معه في ميزانياتها.

عملية السلام في غواتيمالا

٣٤ - في تقريرتي الأخير للجمعية العامة عن الحالة في أمريكا الوسطى، أبلغت الدول الأعضاء بالتقدم المحرز في عملية السلام بين حكومة غواتيمالا والاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي بدءاً بالتوقيع على الاتفاق الإطاري في ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ (A/48/61-S/1994/53). وأطلعت الدول الأعضاء على التحرك السريع للمفاوضات خلال النصف الأول من عام ١٩٩٤ الذي أسفر عن أربعة اتفاقات متتالية قبل إنشاء بعثة التحقق من حالة حقوق الإنسان ومن الامتثال للاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان في غواتيمالا، في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤. ومنذ ذلك الوقت، وبموجب الولاية الصادرة عن الجمعية العامة في قرارها ١٣٧/٤٩ وقراراتها ٢٦٧/٤٨ المؤرخ ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، و ٢٣٦/٤٩ المؤرخ ٣١ آذار/مارس ١٩٩٥ و ٢٣٦/٤٩ بء المؤرخ ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، واصلت إبلاغ الدول الأعضاء بصفة منتظمة بالتطورات الحاصلة خلال الفترة المشمولة بالتقارير (A/49/825-S/1994/1453 المؤرخ ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤؛ و A/49/856 و Corr.1 المؤرخ ١ آذار/مارس ١٩٩٥؛ و A/49/857-S/1995/168 المؤرخ ١ آذار/مارس ١٩٩٥؛ و A/49/860 المؤرخ ٨ آذار/مارس ١٩٩٥ و A/49/879-S/1995/241 المؤرخ ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٥؛ و A/49/882-S/1995/256 المؤرخ ١٠ نيسان/أبريل ١٩٩٥؛ و A/49/929 المؤرخ ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٥؛ و A/48/955 المؤرخ ١١ آب/أغسطس ١٩٩٥؛ و A/50/1 المؤرخ ٢٢ آب/أغسطس ١٩٩٥).

٣٥ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، أنشأت وحدة غواتيمالا في إدارة الشؤون السياسية بغية تدعيم قدرات الأمانة العامة على الاضطلاع بالمهام العديدة الموكلة إليها ضمن عملية السلام في غواتيمالا. وبالإضافة إلى تنسيق الدعم المقدم لمفاوضات بعثة التحقق من حالة حقوق الإنسان وأنشطتها، بدأت وحدة غواتيمالا مؤخراً الأعمال التحضيرية اللازمة لإنشاء لجنة لبيان انتهاكات حقوق الإنسان، طبقاً لطلب أطراف الاتفاق بشأن إنشاء لجنة لبيان انتهاكات حقوق الإنسان وأعمال العنف الماضية التي سببت معاناة للشعب الغواتيمالي (A/48/954 - S/1994/751، المرفق الثاني). وفي آذار/مارس ١٩٩٥، أنشأت الصندوق الاستئماني لعملية إقرار السلام في غواتيمالا وذلك بهدف مساعدة أنشطة بعثة التحقق من حالة حقوق الإنسان الرامية لبناء المؤسسات وأنشطتها الأخرى المتعلقة بعملية إقرار السلام. وأود أن أعرب عن تقديري للبلدان التي قدمت تبرعات بالفعل وأدعو الدول الأعضاء الأخرى إلى تقديم دعم مماثل لعملية السلام. وبعد زيارتي

لغواتيمالا في نيسان/أبريل ١٩٩٥ ونظرا للمسؤوليات المتصاعدة الموكلة للأمم المتحدة، عين السيد غيلبيرتو شليتير كمبعوثي الخاص لعملية إقرار السلام في غواتيمالا وكمسؤول عن عملية التنسيق بشكل عام.

٣٦ - واختتمت المفاوضات التي بدأت في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ بشأن بند "هوية وحقوق السكان الأصليين" بالتوقيع على اتفاق في مكسيكو سيتي في ٢١ آذار/مارس ١٩٩٥. وطبقا لما أكدته الجمعية العامة في قرارها ٢٣٦/٤٩ بء، يعتبر الاتفاق خطوة هامة في عملية إقرار السلام وعلامة بارزة في العقد الدولي للسكان الأصليين في العالم. وفور التوقيع على الاتفاق المتعلق بهوية وحقوق السكان الأصليين، قدم ممثلو جمعية المجتمع المدني الى وفدي حكومة غواتيمالا والاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي وثيقة توافق الآراء على البند التالي المدرج في جدول التفاوض، والمعنون "الجوانب الاجتماعية - الاقتصادية وحالة الزراعة". وكانت المفاوضات بشأن هذا البند قد جرت بصورة جيدة، بالرغم من بطئها، نظرا للطابع المعقد للقضايا المطروحة على وجه الخصوص، ولشمولية المنهج الذي اعتمده الطرفان. وكما أبلغت الجمعية العامة (A/49/955) يبدي الطرفان الإرادة السياسية اللازمة للمضي قدما، بالرغم من عدم الالتزام بالجدول الزمني المنقح المتفق عليه في شباط/فبراير ١٩٩٥. وعليه، ينبغي للأمم المتحدة الاستمرار في تقديم المساعدة لهما بغية التوصل، في أقرب وقت ممكن الى اتفاق بشأن إقامة سلام وطيء ودائم.

٣٧ - وفي غضون ذلك الوقت دعمت البعثة، وهي أهم نتيجة ملموسة للمفاوضات حتى الآن، وجودها وكثفت أنشطتها في غواتيمالا. وقد انتشرت البعثة بصورة كاملة، منذ افتتاحها رسميا في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، وفتحت ثمانية مكاتب إقليمية وخمسة مكاتب فرعية. وقد قمت بإحالة تقرير مدير البعثة الى الجمعية العامة في آذار/مارس ١٩٩٥ (A/49/856 و Corr.1) في ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٥ (A/49/929). ويوضح هذان التقريران الإطار الذي تعمل فيه البعثة، والأنشطة التي تضطلع بها، بما في ذلك ملخصات للحالات التي ينظر فيها، والنتائج والتوصيات المتعلقة بحالة حقوق الإنسان في غواتيمالا. ومع أخذ هذين التقريرين في الحسبان واستنادا الى توصيات، مدت الجمعية العامة ولاية البعثة لمدتي ستة أشهر إضافية في ٣١ آذار/مارس ١٩٩٥ و ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (القراران ٢٣٦/٤٩ و ٢٣٦/٤٩ بء على التوالي). ومع أن التزام الطرفين بتعهداتهما الواردة في الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان (S/1994/448 - A/48/928 المرفق الأول) قد طرأ عليه بعض التحسن، فإن الحالة العامة لحقوق الإنسان في غواتيمالا لا تزال مصدر قلق كبير. لذلك، فإنني أؤكد ضرورة استجابة الطرفين بشكل كامل لنداء الجمعية العامة اليهما الوارد في قرارها ٢٣٦/٤٩ بء لتنفيذ التوصيات المدرجة في التقريرين الأول والثاني لمدير البعثة.

٣٨ - وأود أن أؤكد أن الجهود الدولية المبذولة لمساندة عملية إقرار السلام قد استمرت، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بتشجيع من الجمعية العامة على النحو الوارد في الفقرة ١٢ من قرارها ١٣٧/٤٩. وفي إطار المفاوضات، قد يكون من المتوقع أن يؤدي اشتراك منظومة الأمم المتحدة بصفة استشارية الى تيسير الجهود المقبلة الرامية الى تدعيم قاعدة سلام وطيء ودائم. وقد تلقت الأمانة العامة مشورة قيمة أثناء المفاوضات التي أجريت بشأن "هوية وحقوق السكان الأصليين" و "الجوانب الاجتماعية - الاقتصادية وحالة الزراعة" من منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية

والعلم والثقافة (اليونيسكو) ومنظمة الصحة العالمية، ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية.

٣٩ - كما يتعزز التعاون الدولي هناك بشأن الاتفاقات الموقعة بالفعل. وفيما يتعلق بحقوق الإنسان، أنشئت وحدة مشتركة تابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبعثة كمركز تنسيق لجميع مشاريع بناء المؤسسات الناشئة عن الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان والاتفاق المتعلق بهوية وحقوق السكان الأصليين. وفيما يختص بالاتفاق المتعلق بإعادة توطين جماعات السكان التي شردتها النزاع المسلح فإن منظومة الأمم المتحدة والبلدان المانحة ممثلة كمراقبين في اللجنة التقنية التي أنشئت في آب/أغسطس ١٩٩٤ لتنفيذ الجوانب التحضيرية. وهي تشارك، منذ حزيران/يونيه ١٩٩٥ مع الحكومة وممثلي السكان المشردين في خمس لجان محددة لإزالة الألغام والتوثيق والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، والأراضي وإدارة الأراضي.

٤٠ - وسوف تجرى الانتخابات العامة في غواتيمالا في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ للمرة الثالثة منذ الانتقال إلى الحكم المدني في عام ١٩٨٥. وفي تطور جديد حدث في آذار/مارس ١٩٩٥، دعا الاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي إلى مشاركة الشعب الغواتيمالي مشاركة كاملة في العملية الانتخابية. وقدمت قطاعات من المجتمع الغواتيمالي، لم يسبق لها المشاركة في الانتخابات لعدة عقود، مرشحين للمرة الأولى. وتتيح الانتخابات الآن فرصة جديدة للغواتيماليين لتدعيم مؤسساتهم الديمقراطية إذا ما أخذت في الاعتبار إلى جانب التزامات إعلان كونتادورا، المشار إليه في الفقرة ٧ أعلاه، ونداءات جميع قطاعات المجتمع المدني للمواطنين بالتصويت. ويتعين على جميع قطاعات المجتمع أن تفتنم هذه الفرصة بالكامل لضمان حرية وعدالة هذه الانتخابات. وستركز البعثة الانتباه على مراعاة الحقوق السياسية ضمن ولايتها الواسعة للتحقق من حالة حقوق الإنسان.

٤١ - وقد حدثت تطورات إيجابية أثناء الفترة المشمولة بالتقرير كما سبق الإشارة إليه أعلاه. إلا أنه ما زال هناك الكثير الذي يتعين عمله، سواء على مائدة المفاوضات أو لدى تنفيذ الاتفاقات السارية بالفعل. وقد أشرت بالفعل إلى الشواغل التي تعترى مدير البعثة بشأن استمرار وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان بصفة بالغة التكرار وتفضي نمط الإغفاء من القصاص. ولكي تنجح عملية إقرار السلام فإنها بحاجة إلى التزام مستمر من جانب حكومة غواتيمالا والاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي وقطاعات عريضة من المجتمع الغواتيمالي. وإزاء دعم من هذا القبيل، أعتقد أنه بالإمكان أن يكون وسيلة فعالة لإنهاء صراع طال أمده، وتدعيم الهياكل الديمقراطية وتعزيز التغييرات التي تمنع تكرار حدوث العنف السياسي ويصبح قاعدة لسلام دائم.

الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة

٤٢ - يتسم الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة من خلال الأنشطة التنفيذية إلى أمريكا الوسطى بالشمول والتنوع. فقد سعى، بصفة خاصة، إلى تيسير العمليات الإقليمية. وفي غضون عام ١٩٩٤، والتزاما بالقرار

٢٣١/٤٥ وبما ورد في الوثيقة A/49/534 انتهت الخطة الخاصة للتعاون الاقتصادي في أمريكا الوسطى، كما انتهى المؤتمر الدولي المعني باللاجئين في أمريكا الوسطى. وخلال دورة الجمعية العامة التاسعة والأربعين، قدمت تقريراً عن الأنشطة التي تم الاضطلاع بها بموجب الخطة الخاصة، بالإضافة إلى المتطلبات فيما يتعلق بالموارد والمساعدات المالية التي لا غنى عنها لمواصلة تنفيذ البرامج والمشاريع ذات الأولوية التي من شأنها أن تعمل على توطيد عملية السلام وتحقيق التنمية في هذه المنطقة (A/49/397). وأكدت الجمعية العامة في قرارها ٢١/٤٩ طاء، الحاجة الماسة إلى وضع برنامج جديد للتعاون الدولي مع أمريكا الوسطى، استناداً إلى المبادئ المقررة في إعلان الالتزامات الذي اعتمدته لجنة متابعة المؤتمر الدولي المعني باللاجئين من أمريكا الوسطى، خلال اجتماع عقد في مكسيكو سيتي في حزيران/يونيه ١٩٩٤، والاستراتيجية الإقليمية الواردة في التحالف من أجل التنمية المستدامة. وساند القرار جهود حكومات أمريكا الوسطى لتخفيف حدة الفقر المدقع ولتعزيز التنمية البشرية المستدامة، وحث هذه الحكومات على تكثيف الجهود المبذولة لتنفيذ البرامج والمشاريع الرامية لهذا الهدف. ودعا القرار المجتمع الدولي، ومنظومة الأمم المتحدة بصفة خاصة، إلى مواصلة تقديم الدعم الضروري لتنفيذ أهداف وغايات الاستراتيجية الجديدة للتنمية المتكاملة في أمريكا الوسطى.

٤٣ - وعلى المستوى الوطني، وبناء على طلب الحكومات المعنية، ركز الجهاز التنفيذي للأمم المتحدة جهوده في المجالات التالية: (أ) تخفيف حدة الفقر، مع التركيز على القطاعات الأكثر ضعفاً، ولا سيما فيما يتصل بالصحة والإسكان والتعليم والأنشطة المدرة للدخل ومشاريع الاستثمار الاجتماعي؛ (ب) سياسات الإصلاح الاقتصادي وإدارة القطاع العام؛ (ج) المساعدة الطارئة والإنمائية، الرامية إلى إعادة اللاجئين إلى أوطانهم، وإعادة إدماج المقاتلين الذين يتم تسريحهم واللاجئين والمشردين في البلدان التي تحتاج إلى هذه المساعدة؛ (د) الإدارة وتعزيز المؤسسات الديمقراطية عن طريق دعم العمليات الانتخابية وكذلك المحاكم والبرلمانات وأمناء المظالم المعنيين بحقوق الإنسان؛ (هـ) حماية البيئة وتعزيز سياسات التنمية المستدامة وتشريعاتها وممارساتها؛ (و) البرامج المتصلة بالسكان؛ (ز) منع الكوارث الطبيعية، والتعمير. وكما ذكرت في تقريره السابق (A/48/586 و A/49/489) فإن مؤسسات بریتون وودز، بعد تركيز جهودها على تحقيق الاستقرار للاقتصاد الكلي عن طريق العمل ببرامج التكيف الهيكلي، تركز الآن بصورة مضاعفة على الشواغل الاجتماعية وعلى المسائل المتصلة بتحديث الدولة.

٤٤ - وفي المجال الاقتصادي، فإنه علاوة على الحوار الدائم بشأن السياسات من خلال اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استمر تقديم التعاون لزيادة قدرة المنطقة على التنافس في مجال الاقتصاد العالمي. ولا يزال الانتباه مركّزاً على التنمية الزراعية والتحديث الصناعي والمفاوضات التجارية الدولية والتكامل الاقتصادي الإقليمي ومؤسسات التكامل الإقليمي. وبالرغم من أن التوقيع على بروتوكول معاهدة التكامل الاقتصادي قد تم في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، فما زالت الحاجة واضحة للمزيد من الاهتمام بالسياسات الاقتصادية القطاعية والإصلاحات المؤسسية اللازمة لتقدم عملية التكامل.

٤٥ - وفي مجال التنمية الاجتماعية، يجرى الاضطلاع بعمل مشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية. ويستمر التركيز على محاربة الفقر ووضع برامج استثمارية وتوفير الخدمات الأساسية اللازمة، وبالذات في مجال الصحة والتعليم والثقافة والتغذية والغذاء. وتتمركز الجهود على أهداف التحالف من أجل التنمية المستدامة، من خلال مبادرة وضعت استجابة "لإعلان الالتزامات لصالح السكان المتضررين من النزوح بسبب الصراعات والفقر المدقع، في إطار توطيد دعائم السلم في أمريكا الوسطى" المشار إليه أعلاه، في مواصلة التنمية البشرية المستدامة على المستوى المحلي.

٤٦ - وعلى المستوى الوطني، أنشئت أفرقة الدعم، المعروفة باسم GRUCAN (أي أفرقة التضامن والدعم على المستوى الوطني) في بليز والسلفادور وكوستاريكا ونيكاراغوا بمشاركة العديد من الجهات الفاعلة وهي: الحكومات الوطنية، والسكان المستفيدون، والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية، علاوة على منظومة الأمم المتحدة. ومن خلال عملية الوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها لجنة متابعة المؤتمر الدولي المعني باللاجئين من أمريكا الوسطى، كان لتجربة برنامج المشردين واللاجئين والعائدين في أمريكا الوسطى دور هام. وتشمل استراتيجية التنمية البشرية الشاملة لهذا البرنامج ستة مشاريع وطنية ومشروعات إقليميين، تمويلها الحكومة الإيطالية بصفة رئيسية. وقد أنهى هذا البرنامج عملياته في ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٥.

٤٧ - أما برنامج ثقافة السلام فهو مبادرة رئيسية من جانب منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) تستجيب للنداء الموجه للوكالات للعمل في ميادين الدبلوماسية الوقائية وبناء السلم. وكانت السلفادور موقعا للمشروع الوطني الرائد، الذي يهدف الى إعادة تعمير مجتمع السلفادور وتحقيق المصالحة فيه. ومع وضع هذه الأهداف في الاعتبار، اعتمد برنامج ثقافة السلام سياسة مستحدثة للمشاركة بين الحكومة والمجتمع المدني وتعزيز الحوار والتفاوض والتضامن بينهما. ويشجع كل مشروع لبرنامج الشعور بالأمان والثقة بين الجهات الفاعلة في المجتمع التي قد لا تكون بطبيعة الأمور من الشركاء. وهناك برامج وطنية أخرى يجري العمل فيها في غواتيمالا ونيكاراغوا، إلا أن السلفادور هي البلد الوحيد، حتى الآن، الذي أنشأ (في ١٠ آذار/مارس ١٩٩٥) مجلسا للتنسيق الوطني يرأسه وزير التعليم ويتكون من ممثلي المنظمات الحكومية وممثلي المجتمع المدني، وهو مسؤول عن تحديد جوانب برنامج ثقافة السلام الرئيسية، ومتابعتها.

رابعاً - ملاحظات

٤٨ - تواجه أمريكا الوسطى هذه الفترة الهامة من تاريخها بعدد من الموجودات هي: احتمال أن تجد نفسها، عند نجاح اختتام مفاوضات السلام في غواتيمالا، بدون صراع مسلح لأول مرة منذ أكثر من ثلاثة عقود؛ وجدول أعمال جديد للإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية وغيرها، يدرج ضمن التحالف من أجل التنمية المستدامة؛ وإطار عمل مؤسسي دينامي يمكن السعي من خلاله الى تنفيذ جدول الأعمال هذا؛ ودعم المجتمع الدولي المشحود بمشاركة نشطة تشمل منظومة الأمم المتحدة ذاتها التي يمكن من خلالها أن تفعل

ذلك. وجميع هذه الموجودات تضع بلدان أمريكا الوسطى في مكانة مواتية تستطيع انطلاقاً منها أن تسعى وراء النمو الاقتصادي، والعدالة الاجتماعية ومزيد من الديمقراطية، إلا أن خطورة التحديات التي تواجهها المنطقة تجعل من الواضح بصورة جلية للغاية أنه لا يمكن التغلب عليها إلا إذا عولجت بمنهج التفان وإدراك الحاجة الملحة وتوجيهه للقضاء على الحرب الأهلية والتوترات الإقليمية السابقة. ومع تشجيعي الصادق للأطراف الساعية إلى حل يتم التفاوض عليه لإنهاء الصراع في غواتيمالا لبذل كل الجهود من أجل إيجاد قاعدة لسلام دائم في هذا البلد، فإنني أحث أيضاً بلدان أمريكا الوسطى والمجتمع الدولي على مواصلة كل الجهود لتدعيم السلام في جميع أنحاء المنطقة. وبصفتي أميناً عاماً، فإنني على استعداد لمواصلة الدور النشط في هذه العملية الذي أسندته إليّ الجمعية العامة.

— — — — —